مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

معضلة سنجار
حزب العمال الكردستاني والأمن الوطني العراقي

د. فراس إلياس

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

معضلة سنجار
حزب العمال الكردستاني والأمن الوطني العراقي

د. فراس إلياس*

مقدمة

لا يخفى على أحد أنَّ طبيعة الصراعات المعقَّدة التي يشهدها قضاء سنجار اليوم، بعضها نابع من طبيعة الواقع الداخلي العراقي، المتمثِّل بصراع النفوذ والسيطرة بين الجماعات المسلحة في سنجار، وبعضها الآخر يرتبط بأنَّه جزءٌ من صراع إقليمي تركي إيراني يجد صداه في هذا القضاء، الذي يقع على حافَات المثَّلث العراقي التركي الإيراني، ويتصل بحزام جغرافي على امتداد الحدود الشمالية العراقية السورية، ممَّا يجعل البيئة الأمنية في سنجار معقَّدة جداً، وتشكِّل تحدياً رئيساً للأمن الوطني العراقي، بحكم الارتدادات والتحديات السلبية التي أفرزها وجود الحزب فيه.

يُشير النظر إلى طبيعة الواقع الأمني الذي يشهده القضاء إلى أنَّه ما زال يعاني من تحديات ما بعد تحريره من تنظيم «داعش»، سواءً على مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أو الهيكل الأمني والاقتصادي، إذ أفرزت حالة التداخل المحلي والإقليمي في القضاء أزمات كبيرة، تمثَّلت في إضعاف سيطرة الحكومة العراقية على القضاء، وانغماس تركيا وإيران في لعبة النفوذ والسيطرة، ما يؤشِّر بدوره إلى حجم التعقيد الكبير الذي يشكِّله وجود الحزب في سنجار في الوقت الحاضر.

أولاً: الواقع الأمني والإداري في سنجار

تمكَّن حزب العمال الكردستاني من تأسيس وجود عسكري في سنجار بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، نتيجة حالة الفراغ الأمني الذي شهده البلد، ومع نجاح قوات البيشمركة الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في ملء هذا الفراغ، والفراغات الأخرى التي شهدتها المناطق المتنازع عليها، إلا أنَّ هذا لم يمنع من اندفاع حزب العمال الكردستاني نحو سنجار، وشهدت عملية الصراع على ملء الفراغ في سنجار تصاعداً كبيراً بعد تحريرها من سيطرة تنظيم «داعش»، إذ لم تعد دائرة الصراع مقتصرة على الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال

* باحث.

الكردستاني، وإنَّما أدَّى دخول الحشد الشعبي إليها إلى توسيع دائرة صراع النفوذ، ممَّا أدَّى إلى تأزيم الواقع الأمني في المدينة، فضلاً عن نشوء فصائل إيزيدية متحالفة مع حزب العمال الكردستاني، أبرزها وحدات مقاومة سنجار، ووحدات نساء إيزيدخان، المنتشرة في المدينة. إنَّ قوَّات إيزيدخان هي بقيادة النائب السابق في مجلس النواب العراقي حيدر شاشو، وقد تحالفت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، إذ أصبحت سنجار بؤرة رئيسة للتوترات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب العمال الكردستاني، وفصائل الحشد الشعبي؛ بسبب ضعف سيطرة حكومة المركزية في بغداد على الأوضاع في القضاء.

توضِّح الخريطة رقم (1) المجموعات المسلحة في سنجار

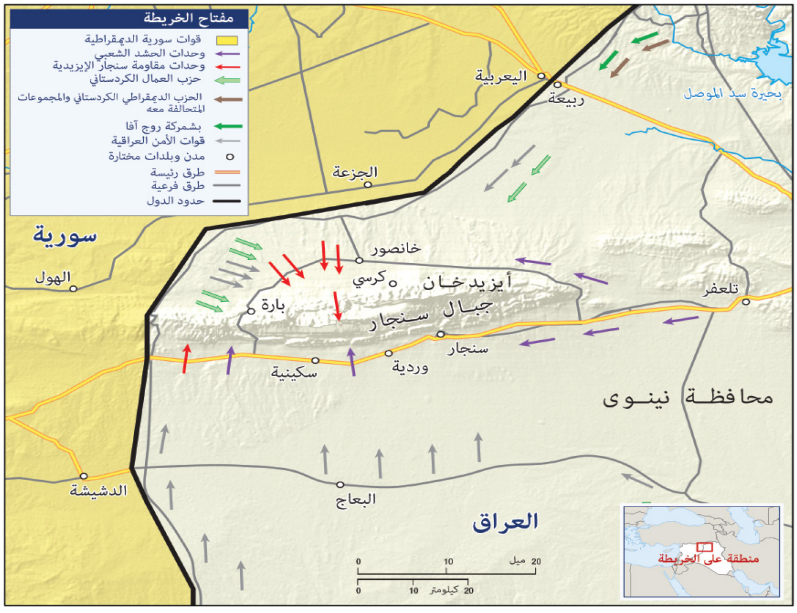

المصدر: حارث حسن وخضر خضور، تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية، معهد كارنيغي، في 08 يوليو 2021، ص 12. https://bit.ly/38LoSIY

كما ارتبطت حالة عدم الاستقرار الأمني والإداري في القضاء بمتغير آخر؛ تمثَّل باستحقاقات مرحلة ما بعد «داعش»، نتيجة تعدُّد الجهات الإدارية والقوى العسكرية التي سيطرت عليها بعد التحرير، وهو ما أنتج حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي وأمني فيها، وشهدت المنطقة عمليات تغيير ديموغرافي وصراع أمني وتداخل إداري، وزاد من تعقيد هذا المشهد دخول حزب العمال الكردستاني كطرف في معادلة النفوذ والقوة فيها، فضلاً عن تداعيات الدورين التركي والإيراني، وتطورات الأوضاع على الجبهة الشمالية في سوريا، ممَّا جعل القضاء يواجه تحديات صعبة للغاية، على مستوى تطبيع الأوضاع الأمنية والإدارية فيه.

إذ تتنازع حكومتا بغداد وأربيل الصلاحيات الإدارية في هذا القضاء منذ تحريره من سيطرة تنظيم «داعش»، بل إنَّ هذا التنازع كان قائماً قبل دخول «داعش» للقضاء أصلاً، لأنَّ سنجار واقعٌ ضمن المناطق التي عرَّفتها المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005 بالمناطق المتنازع عليها، وزاد من حالة التعقيد الإداري سيطرة قوى مسلحة على المدينة، وهو ما خلق بدوره إدارتان محليتان فيها[1]:

1. إدارة قضاء سنجار، والتي يديرها محما خليل، قائمقام سنجار عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويمارس مهامه من خارج المدينة، وتحديداً من مدينة دهوك في إقليم كردستان.

2. هيئة إدارة سنجار، ويديرها فهد حامد عمر، وهي جزء من الإدارة الذاتية الديمقراطية التي شكلها حزب العمال الكردستاني، وتمارس عملها في مركز المدينة، وتحظى هذه الإدارة بدعم الفصائل الإيزيدية الموجودة في المدينة، إلى جانب هيئة الحشد الشعبي.

ومع دخول الجيش العراقي والحشد الشعبي إلى سنجار، بعد استفتاء استقلال إقليم كردستان في 25 سبتمبر / أيلول 2017، بعد انسحاب قوات البيشمركة الكردية، إلا أنَّ ذلك لم يضمن سيطرة أمنية كاملة للحكومة المركزية، إذ ما تزال جميع المجموعات المذكورة أعلاه موجودة في سنجار. ومع التوقيع على اتفاقية تطبيع الأوضاع في سنجار بين حكومتي بغداد وأربيل في 09 أكتوبر / تشرين الأول 2020، من أجل معالجة هذه الفوضى الأمنية في القضاء، إلا أنَّه حتى اللحظة لم توضع بنود هذا الاتفاق على أرض الواقع.

1. إدارتان محليتان تتنازعان على السلطة في سنجار.. وصراع بين (5) قوى مسلحة على النفوذ الأمني، موقع ناس نيوز، في 10 مارس 2019. https://bit.ly/3jvfWIY

ثانياً: الحكومة العراقية واتفاق تطبيع الأوضاع في سنجار

شكَّل إعلان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عن عقد اتفاق وصفه بـ(التاريخي)، مع حكومة إقليم كردستان في 09 أكتوبر / تشرين الأول 2020، من أجل إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في سنجار، أحد أبرز التطورات السياسية بين حكومتي المركز والإقليم، على مستوى معالجة الأوضاع في سنجار، إذ شهد هذا القضاء حالة عدم استقرار أمني، بسبب تعدُّد القوى الموجودة على رقعته الجغرافية بعد التحرير وتداخلها، فضلاً عن ارتباطه بالحدود العراقية السورية التي تشهد مواجهات عسكرية مستمرة مع عناصر تنظيم «داعش»، فضلاً عن قيام تركيا بإنشاء عديدٍ من النقط والمقرات العسكرية في المناطق المحاذية للمدينة، بعد سلسلة من العمليات العسكرية التي قامت بها ضد حزب العمال الكردستاني منذ 15 يونيو / حزيران 2020، ممَّا جعل هذا الاتفاق بدوره يواجه تحديات عديدة في طريق إنجاحه.

وفي هذا الإطار، يمكن القول؛ إنَّ أبرز التحديات التي عرقلت إنجاح اتفاق سنجار حتى اللحظة هي:

1. تمركز حزب العمال الكردستاني في أطراف القضاء، فضلاً عن وجود فصائل إيزيدية موالية له في مركزه.

2. رفض الإدارات المتنازعة (إدارة قضاء سنجار، وهيئة إدارة سنجار) تسوية الوضع الإداري في للقضاء.

3. حالة عدم الثقة التي ما زالت تؤطر العلاقة بين حكومتي بغداد وأربيل، وتحديداً حينما يتعلق الأمر بمستقبل هذا القضاء، بعد تطبيع الأوضاع فيه، هل سيتحوَّل لإقليم مستقل؟ أم هل سيتحوَّل لمحافظة ترتبط بحكومة بغداد؟ أم هل سيتحوَّل لجزء من إقليم كردستان؟

4. لم يُرحِّب الإيزيديُّون بالاتفاقية، وهم أنفسهم شكَّلوا إدارة محلية وقوات عسكرية، إلى جانب رفض فصائل الحشد الشعبي الموجودة في سنجار[2]، وهو ما عقَّد المشهد كثيراً.

5. رفض القوى السياسية العراقية، وتحديداً القريبة من إيران، على المضي في تحقيق الأهداف

2. بخلاف كعكة إعادة الإعمار.. هذا ما تريده أنقرة من بغداد وأربيل، موقع ساسة بوست، في 02 فبراير 2021. https://bit.ly/36SNnQz

المتوخاة من هذا الاتفاق، وتحديداً البند المتعلق بإخراج الألوية التابعة للحشد الشعبي من القضاء.

6. الرفض التركي المتمثل بإخراج قوات حزب العمال الكردستاني نحو العمق التركي، لما لذلك من تداعيات خطيرة على الأمن التركي، ولذا تطمح تركيا إلى إنهاء تأثير الحزب داخل سنجار، من دون نقل المواجهة إلى الداخل التركي.

ثالثاً: التناغم الأمني بين إيران والحزب في سنجار

قد يُعرض تساؤل مهم هنا؛ هل تمتلك إيران علاقات وثيقة مع الحزب؟ يمكن القول بداية إنَّه هناك علاقة تكتيكية تربط إيران بحزب العمال الكردستاني، وهذه العلاقة لا تبتعد في مساراتها، عن العلاقة التي تربط إيران بحركة طالبان على سبيل المثال، أي: إنَّها علاقة أشبه ما تكون بعملية (استثمار بالعدو)، من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية بكلف سياسية أقل، إلا أنَّها لا ترقى لعلاقات إيران بأطراف محور المقاومة، إذ إنَّ العلاقة هنا قائمة على أساس وحدة الأيديولوجيا السياسية، وليس البراغماتية أو المصلحة، كما هو الحال في العلاقة بين إيران والحزب.

قامت عملية التنسيق الأمني بين إيران وحزب العمال الكردستاني، على أساس اتفاقات سرية جرى توقيعها بين الطرفين، إذ قضت هذه الاتفاقات، بمنع عناصر الحزب من تنفيذ عمليات ضد إيران على الحدود الغربية، وكذلك منع مجموعات المعارضة الكردية الأخرى من العمل ضد النظام السياسي الإيراني، في مقابل الاستفادة من التعاون والدعم الإيراني، وخصوصاً في العراق، بل دخل الحزب في تفاهمات موسعة للتأثير على حكومة إقليم كردستان وتركيا في الإطار الذي يخدم مصلحة الطرفين.

وفي سياق هذا التناغم أيضاً؛ كثَّف جهاز استخبارات الحرس الثوري، وعبر مقر رمضان العسكري الموجود في مدينة (كرمنشاه) الإيرانية على الحدود العراقية الإيرانية، عملية التنسيق مع الحزب؛ لمنع الاضطرابات في كردستان الإيرانية، كما دفعت إيران بعناصر الحزب للتدخل في فض التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها مدينة السليمانية العام الماضي، عبر قواعد الحزب الموجودة في جبل (هاكورك)، من أجل عدم السماح لامتداد شرارة هذه التظاهرات إلى مدن إيرانية كردية محاذية، وتحديداً (مهاباد، وسردشت)، التي شهدتا في السنوات الأخيرة احتجاجات كبيرة، أضرمت النيران في المباني، وانتهكت القوانين، واعتقل العشرات.

تمتلك استخبارات الحرس الثوري علاقات وثيقة جداً مع (جميل بايك) -زعيم حزب العمال الكردستاني-، وهو (تركي علوي)، كما هو الحال مع أغلب قادة الصف الأول للحزب، -وعلى إثر هذه العلاقات- تمكَّنت إيران من القيام بعمليات اقتصادية وتجارية عابرة للحدود عبر مناطق سنجار والإدارة الذاتية الكردية شمال سوريا، نحو تركيا وأوروبا، وشكلت هذه العمليات مدخلاً لحصول إيران على ملايين الدولارات، في الوقت الذي تخضع فيه لعقوبات أمريكية مشددة.

وفي هذا الإطار يمكن القول؛ إنَّ لدى الطرفين أسباب كثيرة للتعاون، أهمُّها العداء المشترك للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فضلاً عن أنَّ الحركات الكردية المسلحة في سوريا، وتحديداً قوات سوريا الديمقراطية تأخذ كل أوامرها من جبال قنديل، إذ عملت إيران على تقسيم الشمال السوري، بين حزب الاتحاد الديمقراطي والجناح العسكري لوحدات حماية الشعب الكردية، كما يعمل حزب العمال الكردستاني مباشرة مع ضباط سوريين وإيرانيين، وتدافع طهران ودمشق مباشرة عن مصالحهما في كردستان سوريا، وذلك عن طريق تغيير التركيبة السكانية وتقسيم الأراضي الكردية إلى (كانتونات) أمنية.

رابعاً: العمليات العسكرية التركية في سنجار

حقَّقتِ العمليات العسكرية التركية في شمال العراق التي انطلقت منذ 15 يونيو / حزيران 2020، أهدافاً مهمةً تمثَّلت بالتمركز في نقط عسكرية عديدة داخل الحدود العراقية، والتي كان آخرها سيطرتها على قمة جبل (خامتير) في محافظة دهوك، فضلاً عن التمركز في عديد من المواقع العسكرية التي كان يستخدمها عناصر الحزب في حقب سابقة، وتنظر أنقرة إلى الأهداف المتحققة من هذه العمليات، بوصفها جزءاً من إستراتيجية بعيدة المدى، تشمل سوريا والعراق، ذات جوانب سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، من الممكن توظيفها أمنياً في سنجار.

توضِّح الخريطة رقم (2) سير العمليات العسكرية التركية في سنجار

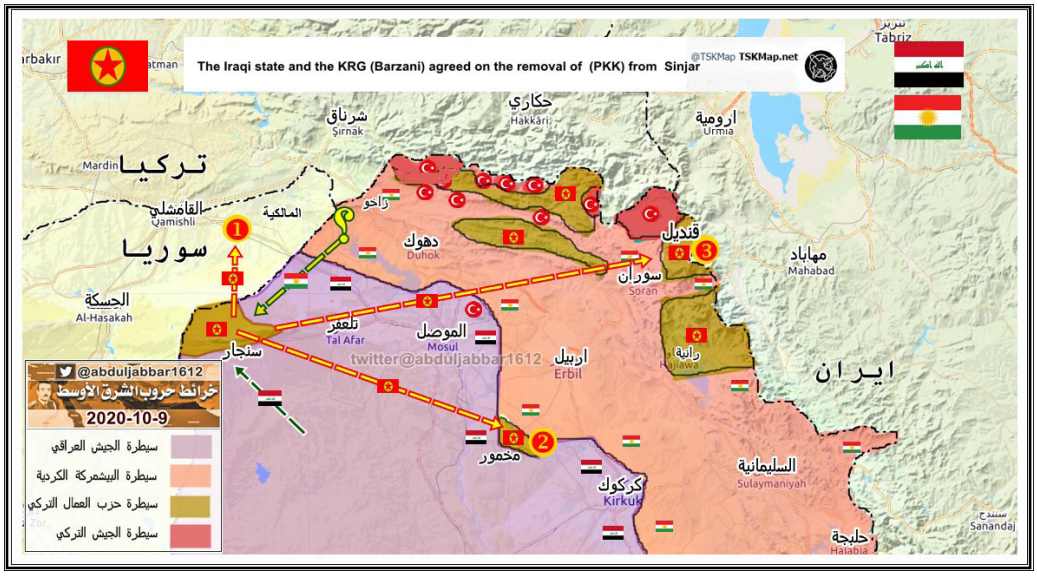

المصدر: موقع حروب الشرق الأوسط، في 09 أكتوبر 2021. https://bit.ly/3KDsbji

إذ تتمثَّل العقدة الإستراتيجية التركية في المنطقة الممتدة من زاخو حتى سنجار، بعمق (109) كيلو متر داخل الأراضي العراقية، إذ شكِّلتِ المرتكز الرئيس وراء العمليات العسكرية التركية في سنجار، من أجل تحقيق عديد من الأهداف، أبرزها:

1. حظر مرور الحزب عبر العراق وسوريا إلى تركيا حظراً كاملاً.
2. تدمير مراكز القيادة والسيطرة التابعة للحزب في سنجار.
3. إقامة قواعد مؤقتة في جميع المناطق الشمالية للعراق حتى بداية الحدود السورية.
4. تأمين الحدود العراقية التركية بالكامل، وذلك عبر البدء بصفحة جديدة، تتمثَّل بافتتاح المعبر الحدودي الجديد (أوفاكوي- فيشخابور- تلعفر- الموصل)، ويمتد إلى بغداد وحتى البصرة

جنوباً، ممَّا يزيد من سلطة حكومة بغداد في هذا الشريط الجغرافي، ويعمل على تعزيز الدور التركي الاقتصادي – الاستخباري فيها[3].

5. إكمال مشروع المنطقة الآمنة الذي أقامته تركيا في شمال سوريا منذ عام 2019، والتي تطمح تركيا أن تبدأ من مدينة ديريك السورية حتى سنجار، على امتداد الحدود العراقية السورية الشمالية، وهو ما يجعلها متحكمة بعديدٍ من الممرات الإستراتيجية في ربط هذه المنطقة الآمنة بمنطقة (هاكورك) على الحدود الإيرانية في جنوب شرق تركيا، والهدف من ذلك كله السيطرة على كامل الشريط الحدودي الشمالي الرابط مع العراق وسوريا.

6. وفي سياق ما تقدم؛ تأتي العملية العسكرية التركية «مخلب القفل» التي انطلقت يوم 18 أبريل / نيسان 2022، لتعطي بعداً إضافياً للأهداف التركية في شمال العراق، إذ جاءت العملية بعد يومين من زيارة رئيس وزراء إقليم كردستان (مسرور بارزاني) إلى أنقرة، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مشروع نصب أنابيب نقل الغاز من السليمانية وأربيل ودهوك إلى داخل تركيا، بعدما أعلنت تركيا في وقت سابق، عن سعيها إلى الاستغناء عن الغاز الإيراني واعتماد إمدادات الطاقة القادمة من الإقليم، إذ تنفذ عملية مد هذه الأنابيب شركة (كارا) للطاقة، والتي تعرَّض منزل رئيسها للقصف بصواريخ (باليسيتية) إيرانية الشهر الماضي في أربيل، وتأتي هذه العملية من أجل إبعاد عناصر حزب العمال الكردستاني عن مناطق مرور هذه الأنابيب؛ لتأمين نقل الغاز إلى تركيا.

وزيادة على ذلك، هناك عديد من الدوافع التي تقف خلف العمليات العسكرية التركية المتكرِّرة، أبرزها:

1. سعي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أن تكون هذه العمليات خدمة لرصيده السياسي في الاستحقاقات السياسية الداخلية المقبلة، إلى جانب تأجيل الحديث عن الانتخابات المبكِّرة التي تلوِّح بها أحزاب المعارضة بصورة مستمرة.

2. ربط الاستحقاقات العسكرية المتحققة في سنجار بسوريا، للتأثير في الخيارات السياسية للأكراد السوريين، والذين يطمحون إلى تكرار تجربة إقليم كردستان العراق في سوريا ما بعد الصراع.

3. إنَّ الديناميات المتغيرة في الساحة السورية، وتحديداً في المناطق الشمالية، التي تسعى عن

3. معبر أوفاكوي.. بوابة لتوسيع العلاقات بين تركيا والعراق، موقع صحيفة الاستقلال، في 19 مارس 2019. https://bit.ly/3q1BiQ

طريقها تركيا للوصول إلى ما بعد حلب، مقابل سعي إيراني للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، بمنزلة تقاطع إستراتيجي بينهما، قد يجد صداه في الامتداد الجغرافي داخل الحدود العراقية، وهو واقع جغرافي تجد تركيا من الضروري تجاوزه بأسرع وقت ممكن.

وفي مقابل ذلك تواجه تركيا جملة من التحديات الإستراتيجية في سنجار، من أبرزها:

1. على صعيد البيئة الداخلية التركية، تقف جميع أحزاب المعارضة التركية ضد توجهات الرئيس أردوغان، لأنَّها تأتي في جزء منها لتحقيق أهداف سياسية بالداخل التركي، كما أنَّ تركيا تواجه ظروف اقتصادية صعبة، تشكِّل مواجهتها من وجهة نظرهم أكثر أهمية من مواجهة الحزب داخل الأراضي العراقية.

2. القوة الكردية الوحيدة التي تطالب بإخراج عناصر الحزب من سنجار، هي الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود بارزاني)، فيما تتحفظ/ تعارض سائر القوى الكردية العراقية.

3. لا شكَّ أنَّ أكبر داعم لحزب العمال الكردستاني في العراق هو إيران، في داخل سنجار وخارجها، وهو ما مكَّن إيران الوصول إلى سوريا عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب، ومن ثم فإنَّ أيَّ نجاح تحقِّقه تركيا في سنجار، سينعكس بصورة مباشرة على استحقاقات إيران الإقليمية، وهو ما يشكِّل تحدياً حقيقياً في هذا الإطار.

خامساً: طبيعة التعاطي العراقي مع وجود الحزب في سنجار

شكَّل وجود الحزب داخل الحدود العراقية، أحد أبرز الملفات المعقَّدة في مسار العلاقات العراقية التركية منذ منتصف القرن الماضي، وزاد من تعقيد هذه الحالة، عدم تمكُّن العراق من فرض سلطانه الداخلي على المناطق الشمالية من العراق، بسبب قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بفرض حظر الطيران بخطوط طول (37) شمالاً منذ تسعينات القرن الماضي، إذ ساهمت القرارات الأممية في تحجيم السيادة العراقية في مدن دهوك وأربيل والسليمانية، وهي المدن الرئيسة الثلاث التي تشكِّل إقليم كردستان العراق.

وعند مراجعة إستراتيجية الأمن القومي التركي، نجد بأنَّها تشير إلى عديدٍ من الأحزمة الأمنية التي تمثِّل مداخيل مؤثرة للأمن القومي التركي، كما نجد بأنَّ تركيا مولية الاهتمام الكبير للخط الجغرافي الذي يمتد من حلب السورية حتى الموصل العراقية، وتعدُّ بأنَّ تجاوز هذا الخط من أية قوة

محلية أو إقليمية يعني بأنَّ الأمن القومي التركي أصبح مهدداً، ولذا أصبح وجود عناصر الحزب على طول هذا الحزام الجغرافي، بمنزلة فجوة أمنية عانت منها تركيا كثيراً، كما وجدت فيها فرصة للتنفيس عن أزمات الداخل التركي.

وعلى هذا الأساس أدركت تركيا ضعف وجود العراق السيادي على طول الشريط الحدودي، ممَّا وفَّر فرصة لاستمرار العمليات العسكرية التي يشنُّها حزب العمال الكردستاني من داخل العراق، الذي أسَّس وجوداً دائماً داخل سنجار، والذي يرتبط بشريط جغرافي متمثِّل بوجود حزب الحياة الحرة الكردي (بيجاك) في الشمال الشرقي على الحدود مع إيران، ووحدات حماية الشعب الكردية في الشمال الغربي على الحدود مع سوريا، ليشكِّل بدوره حزاماً جغرافياً معقَّداً، بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد من جهة، ومصدر تهديد مستمر للأمن القومي التركي من جهة أخرى، ما جعل تركيا بدورها غير قادرة على النفوذ للداخل العراقي، وتحديداً محافظات نينوى وكركوك، اللتان شكَّلتا مناطق نفوذ تاريخي واقتصادي لتركيا.

استغلت تركيا ضعف الدور العراقي في سياق مواجهة تهديدات الحزب، ليس فقط في توسيع عملياتها العسكرية فحسب، وإنَّما في التوظيف السياسي لهذا الملف أيضاً، وتحديداً في مسألة المياه، أو دور حلفائها وموقعهم في العملية السياسية في العراق، ومع اعتماد العراق لسياسة الاستنكار تارةً والتنسيق الاستخباري مع تركيا تارةً أخرى، إلا أنَّ هذا لم يمنع من تصاعد عمليات القصف الصاروخي الذي تستهدف القوات التركية الموجودة في معسكر (زليكان) في بعشيقة من قبل فصائل عراقية مسلحة، التي تجد في هذه القوات قوات احتلال ومنتهكة للسيادة العراقية، وأنَّ عملية القصف لم تضع حداً للسلوكيات العسكرية التركية في سنجار، والتي كان آخرها العملية العسكرية «مخلب القفل» التي انطلقت في شمال العراق في 18 أبريل / نيسان 2022، شملت (ميتينا، والزاب، وأفاشين، وباسيان) في محافظة دهوك، عبر استهداف «ملاجئ، ومخابئ، وكهوف، وأنفاق، ومستودعات ذخيرة، ومقرات عامة مزعومة، ومعسكرات تدريب».

وعلى هذا الأساس يشير التوسُّع الكبير في العمليات العسكرية الراهنة، إلى محاولة تركيا استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العراق، وتطمح إلى فرض بيئة أمنية جديدة بعيدة عن تأثيرات اللاعبين الآخرين في سنجار، والحديث هنا عن لاعبين محليين وإقليميين، كما أنَّها تأتي في إطار مسعًى تركي لاستباق أي تصعيد أمني يطال القوات التركية المتمركزة في محيط سنجار ومقترباتها، وتحديداً بعد صدور نتائج الانتخابات المبكِّرة، والموقف التركي منها.

إنَّ الإشكال الرئيس الذي يواجهه العراق في هذا السياق، هو غياب الجهود الاستخبارية والأمنية العراقية في سنجار، إذ أدَّى ضعف الوجود الحكومي العراقي في القضاء، بسبب التحديات الأمنية التي أفرزتها مرحلة ما بعد «داعش» من جهة، والخلاف المستمر مع إقليم كردستان من جهة أخرى، إلى اندفاع جهات أخرى لملء الفراغ الأمني، والاستثمار بورقة الحزب، وبالصورة التي تجعل مسألة وجود الحزب في سنجار تحدياً حقيقياً يواجهه العراق، لأنَّ الحزب أصبح يعرض نفسه في سياق صراع إقليمي أكبر من دول الجوار، إذ أصبح يمارس اليوم عديداً من النشطات التي تهدِّد الداخل العراقي، وأبرزها تجارة المخدرات، والاختطاف، وعمليات التهريب العابرة للحدود، وذلك عبر تأثيره على كثيرٍ من المعابر الحدودية العراقية مع سوريا.

ومع جهود حكومة الكاظمي في احتواء وجود الحزب في سنجار، سواءً عبر تفعيل اتفاق سنجار، أو حتى في غلق مقرات الحزب، إلا أنَّ الضغوط التي تعرَّضت لها جهود الحكومة كانت أكبر من طاقتها، إذ لم تعد تأثيرات الحزب مقتصرة على محيط سنجار فحسب، وإنَّما امتدت إلى داخل محافظات نينوى وكركوك، هذا إلى جانب تورُّط الحزب في عمليات القصف الصاروخي التي طالت مطار أربيل الدولي مؤخراً، بل قام مسلحو الحزب مؤخراً بتشييد أنفاقٍ جديدة، يكفي بعضها لدخول سيارات والعيش فيها، فيما يمثِّل جهود حثيثة لجعل سنجار منطقة ارتكاز حيوية، لأنَّ سنجار لها أبعاد جيوسياسية مهمة، فهي على الحدود السورية العراقية ومفترق طرق لكثير من مناطق، وهي منطقة مرتفعة محصنة طبيعياً.

سادساً: التحديات التي يواجهها الأمن الوطني العراقي

أفرز وجود حزب العمال الكردستاني في سنجار تحديات عديدة واجهت الأمن الوطني العراقي، وهذه التحديات على النحو الآتي:

1. التحدِّي الأمني: أدَّى ضعف وجود القوات الأمنية العراقية وانتشارها في سنجار إلى إنتاج واقع أمني هش في سنجار، خصوصاً على الحدود العراقية السورية، إذ تحول هذا الشريط الحدودي إلى ملاذ آمن للجماعات الكردية المقاتلة في سوريا، وسهلت عليها عملية نقل المقاتلين والسلاح، فضلاً عن ذلك واجهت القوات الأمنية العراقية تحدياً خطراً؛ وهو وجود عناصر الحزب في سنجار، إذ شهدت المدَّة الماضية تعرُّض القوات الأمنية العراقية لكثير من المضايقات الأمنية من قبل عناصر الحزب، أو المتعاونين معهم، هذا إلى جانب سقوط عديد من القتلى والجرحى؛ نتيجة القصف المستمر للقوات التركية على المدينة.

2. التحدِّي الاقتصادي: سبَّب وجود عناصر الحزب في سنجار ظهور ما يعرف بـ»الاقتصاد الأسود، أو الاقتصاد العابر للحدود»، عبر تصاعد كبير لتجارة المخدِّرات، وعمليات التهريب، وبروز أنشطة السوق الموازية، إذ أدَّت عملية التخادم مع قوات سوريا الديمقراطية على الجانب السوري، إلى خلق تأثير متبادل على المعابر الحدودية، من أجل تسهيل عملية تمرير البضائع والأفراد والسلع خارج تأثير سيطرة الحكومة المركزية، وأبرزها معبر (سيمالكا—فيشخابور)، وكلَّما تصاعدت حِدَّة التوتُّر بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، تقوم الإدارة الذاتية التي أنشأها حزب العمال الكردستاني في سنجار بتفعيل مسارات التهريب والتجارة غير المشروعة، عبر منطقة (خانصور) بين الحدود السورية وقضاء سنجار، إذ يقع معبر الفاو، الذي بات أحد أبرز المعابر المستخدمة في التهريب، خصوصاً بعد مباشرة الإدارة الذاتية لمهامها في سنجار.

3. التحدِّي السياسي: إلى جانب التحدِّي السياسي الإقليمي الذي أفرزه وجود الحزب في سنجار، في إمكانية أن يؤسِّسَ هذا الوجود لواقع مستدام يؤدِّي بدوره لإعادة تشكيل الحدود العراقية السورية، خصوصاً وأنَّه يجد نفسه في إطار امتداد جيوسياسي لوجود الأكراد على الجانب السوري، فقد أنتجَ وجود عناصر الحزب بدوره واقعاً سياسياً عراقياً متسماً بحالةٍ من عدم اليقين، وتحديداً على مستوى العلاقة بين بغداد وأربيل ومستقبل المناطق التنازع عليها.

إذ يمتلك حزب العمال الكردستاني التأثير الأكبر في سنجار اليوم، في ظل غيابٍ واضحٍ لكلٍّ من حكومتي المركز والإقليم، وهو ما يثير كثير من المخاوف في إمكانية أن تؤدي هذه السيطرة في المستقبل إلى إنتاج وضع خاص في سنجار مستقبلاً، ويُعترف به محلياً وإقليمياً، على غرار تجربة إقليم كردستان، وتحديداً في ظل تعثُّر الحكومة المركزية في حل معضلة وجود الحزب في سنجار، إذ يسعى حزب العمال الكردستاني والمجموعات الإيزيدية المرتبطة به إلى إعادة هندسة سنجار ومقترباتها الجغرافية على نطاق واسع، وبطريقة تتجاوز الحدود العراقية لصالح تشكيل تضامن عابر للحدود الوطنية مع حلفائهم الأكراد السوريين، وإنهاء وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني وتأثيره، وشبكاته الاقتصادية، و(الزبائنية) العابرة للحدود، سواءً مع تركيا أم أكراد سوريا.

4. التحدِّي الاجتماعي: إلى جانب عمليات التغيير الديموغرافي التي يقوم بها عناصر الحزب في سنجار، وتصاعد حِدَّة الصراعات العشائرية، وتحديداً العشائر التي انتمى بعض أفرادها لتنظيم «داعش»، فقد أدَّى وجود هذه العناصر في سنجار إلى تصاعد عمليات الخطف والابتزاز، كما امتدت تأثيرات هذا الوجود إلى المناطق المحيطة، عبر تحوُّل الحزب إلى أحد أبرز ممرات تجارة

المخدِّرات إلى الداخل العراقي عبر الحدود السورية، فضلاً عن تسجيل كثيرٍ من مراكز الشرطة في (طوز خورماتو، وآمرلي، وكركوك) لعمليات اختطاف أطفال قاصرين قام بها عناصر الحزب، وتهريبهم إلى جبال قنديل من أجل تدريبهم وتجنيدهم في صفوف الحزب.

خاتمة واستنتاجات

تجعل القيمة الجيوسياسية لسنجار، وامتداداتها الجغرافية من مسألة الاحتفاظ بها من قبل حزب العمال الكردستاني عملية إستراتيجية مهمة للغاية، وتحديداً حينما يتعلَّق الأمر بمستقبل الدور التركي في شمال العراق، في إقليم كردستان ونينوى وكركوك، وهي مناطق ترى فيها تركيا مجالاً للنفوذ الجيوسياسي، إذ بدأت تركيا –في مرحلة ما بعد «داعش»– تواجه واقعاً صعباً، خصوصاً مع تمكُّن عناصر حزب العمال الكردستاني من تشكيل ملاذات آمنة في سنجار، ومن ثَمَّ فإنَّ الوصول إلى بيئة هادئة في سنجار اليوم، لن يحصلَ من دون أن تكون هناك إرادة محلية وإقليمية حقيقية في هذا الاتجاه.

ومع توقيع تركيا وإيران لعديد من الاتفاقات الثنائية لمواجهة حزب العمال الكردستاني، والتي كان آخرها الاتفاقية الموقعة في سبتمبر / أيلول 2020، إلا أنَّه حتى اللحظة لم يتحقَّق شيء من هذه الاتفاقات، خصوصاً مع عدم رغبة إيران بترك ورقة الحزب لتركيا من دون مقابل عملي، إذ يحصل الحزب على الدعم اللوجستي والفني من إيران، ومن ثَمَّ فقد جعل هذا التداخل الأمني الأمنَ الوطني العراقي يواجه معضلات عديدة، لم تستطيع الحكومات العراقية من وضع نهاية لها، خصوصاً وأنَّ عملية التعاطي مع الحزب ووجوده في سنجار، أصبحت خاضعة لتوازنات إقليمية، أكثر من ارتباطها بالواقع العراقي.

لن تنجحَ عملية القضاء التام على قواعد، ووجود حزب العمال الكردستاني في سنجار نجاحاً كاملاً، إلا إذا توافقت جميع الإرادات المحلية والإقليمية والدولية ضد الحزب، ومثل هذه التوافق يبدو غير مرجَّح إلى حدٍّ كبير، على الأقل في الوقت الحاضر، طالما أنَّ الوضع في سوريا لم تتضح معالمه بعد، كما أنَّ مرحلة ما بعد الانتخابات المبكرة في العراق، ما زال يكتنفها مزيداً من الغموض حول مستقبل العملية السياسية والحكومة المقبلة، ومن ثَمَّ يُعْرَض الحزب ووجوده في سنجار كأحد أوراق الضغط في حالة ما إذا جاءت الحكومة المقبلة غير متوافقة مع تطلعات القوى الإقليمية النافذة في الداخل العراقي، وتحديداً تركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة، إذِ انخرطت الأخيرة في تقديم دعم

مالي ولوجستي للحزب، إبَّان المدَّة التي توترت فيها العلاقات مع تركيا مطلع عام 2019، وهي حالة تؤشِّر إلى مدى التعقيد الذي تمثله أدوار هذا الحزب في داخل العراق وخارجه.